مشروع القرار حصل على موافقة ثمانية أصوات فقط ... وعباس يوقع طلب الانضمام لـ«الجنائية»

إنهاء الاحتلال الإسرائيلي مرفوض ... بأمر مجلس الأمن

■ واشنطن : القرار غير متوازن ويحتوي على عناصر عديدة ليست إيجابية للمفاوضات بين الطرفين

محمود عباس

جانب من جلسة سابقة لمجلس الأمن

عواصم - «وكالات» : رفض مجلس الأمن الدولي يوم الثلاثاء مسودة قرار فلسطيني يدعو إلى انسحاب إسرائيل من الضفة الغربية والقدس الشرقية وإقامة دولة فلسطينية بحلول أواخر عام 2017.

ويدعو مشروع القرار الفلسطيني إلى إجراء مفاوضات تستند إلى الحدود التي كانت قائمة قبل احتلال إسرائيل للضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة في حرب عام 1967.

ويدعو كذلك إلى التوصل إلى اتفاق للسلام في غضون 12 شهرا ينهي الاحتلال الإسرائيلي بنهاية عام 2017.

وحتى لو كان القرار حصل على الأصوات التسعة اللازمة لإقراره فلم يكن ليحصل على الموافقة نظرا لتصويت الولايات المتحدة ضد القرار وهي واحدة من الدول الخمس دائمة العضوية بمجلس الأمن والتي تحظى بحق النقض «الفيتو».

وحصل مشروع القرار على موافقة ثمانية أصوات منها فرنسا وروسيا والصين مقابل معارضة صوتين وامتناع خمسة عن التصويت بينهم بريطانيا. وانضمت استراليا إلى الولايات المتحدة في التصويت ضد القرار.

ودافعت سمانثا باور سفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة عن موقف بلادها من مسودة القرار في كلمة أمام المجلس المؤلف من 15 دولة وقالت إن التصويت ليس ضد السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

وقالت باور «تبحث الولايات المتحدة كل يوم عن سبل جديدة لاتخاذ خطوات بناءة لدعم الأطراف في تحقيق تقدم نحو التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض... قرار مجلس الأمن الذي طرح أمامنا اليوم ليس ضمن هذه الخطوات البناءة.»

وتابعت «إنه غير متوازن للغاية ويحتوي على عناصر عديدة ليست إيجابية للمفاوضات بين الطرفين بما في ذلك وضع مواعيد نهائية غير بناءة لا تضع في الاعتبار المخاوف الأمنية المشروعة لإسرائيل.»

وأضافت أن القرار «طرح للتصويت دون المناقشة أو الدراسة الواجبة بين أعضاء المجلس.»

ولم تتجنب باور إسرائيل أيضا. وقالت باور «يجب ألا يفسر تصويت اليوم على أنه انتصار للوضع الراهن غير القابل للاستمرار.»

وأضافت أن واشنطن ستعارض أي إجراءات يتخذها الطرفان من شأنها تقويض جهود السلام سواء كانت «في شكل من اشكال النشاط الاستيطاني أو مشاريع قرارات غير متوازنة».

وعبرت سفيرة الأردن لدى الأمم المتحدة دينا قعوار عن أسفها للتصويت برفض القرار.

وقالت قعوار «كنا نأمل بأن يتبنى مجلس الأمن اليوم مشروع القرار العربي حيث تقع على المجلس المسؤوليتين القانونية والأخلاقية في العمل على حل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني جوهر الصراع في الشرق الأوسط.»

وأضافت «جميع المحاور في مشروع القرار محل قبول ليس فقط لجميع أعضاء المجلس وإنما في المجتمع الدولي ككل وهذه المحاور تشمل حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره والوصول إلى حل سلمي ينهي الاحتلال للأراضي الفلسطينية ويحقق رؤية الدولتين ويحل قضية اللاجئين والقضايا الأخرى بعدالة ويؤدي لأن تكون القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية.»

ولم يكن رفض القرار مفاجئا. فقد قال دبلوماسيون بمجلس الأمن إلى أنه صوت لصالح القرار على الرغم من بعض التحفظات على محتواه. وتابع «جهودنا يجب ألا تتوقف هنا. علينا مسؤولية المحاولة مرة أخرى.»

ورأت حركة حماس التي تسيطر على قطاع غزة ان رفض مشروع القرار الفلسطيني يشكل «فشلا اضافيا» لعباس وللاستمرار في خيار التسوية، متهمة الرئيس الفلسطيني بـ«التفرد بالقرار الفلسطيني».

وقال فوزي برهوم المتحدث باسم حماس لفرانس برس «هذا فشل اضافي لخيارات التسوية بين السلطة الفلسطينية والاحتلال «...» وهذه خطوة منفردة من ابو مازن كمختطف للقرار الفلسطيني ومتفرد به».

واضاف انه امام عباس «اختيارا جديدا بعد هذا الفشل بان يفرض معادلة جديدة على الاحتلال وينفذ تهديداته بانهاء التنسيق الامني مع الاحتلال والتوقيع على ميثاق روما لمحكمة الجنايات الدولية» مؤكدا ضرورة «الاسراع بانجاز استراتيجية وطنية يشارك فيها كل مكونات الشعب الفلسطيني تحمي الحقوق والثوابت وترتكز على خيار المقاومة».

من جانبها اعتبرت حركة الجهاد الاسلامي مشروع القرار الفلسطيني «تكريسا للضياع».

وقال احمد المدلل القيادي في الحركة لفرانس برس ان «هذا القرار يمثل ضياعا للحقوق الفلسطينية وتكريسا للضياع الفلسطيني وكان يتوجب على السلطة والرئيس ابو مازن التراجع للوراء وتكريس الوحدة الوطنية».

واشار الى ان «مشروع القرار منذ البداية رفضناه ورفضته الفصائل والقوى واعتبرنا انه لن يجدي نفعا في ظل التغول الصهيوني وباعتباره سيرا على طريق اوسلو التي اعطت الغطاء للعدو الصهيوني».

وكانت نسخة فلسطينية سابقة من مشروع القرار اقترحت أن تكون القدس عاصمة مشتركة لإسرائيل وللدولة الفلسطينية. لكن المشروع الأخير عاد إلى موقف أكثر تشددا واكتفى بالقول إن القدس الشرقية ستكون عاصمة للدولة الفلسطينية فقط ويدعو إلى وقف بناء المستوطنات الإسرائيلية.

وتقول الحكومة الإسرائيلية إن تصويت مجلس الامن -في اعقاب انهيار محادثات رعتها الولايات المتحدة في ابريل نيسان الماضي بشأن إقامة دولة فلسطينية- سيعمق الصراع.

وتقول إسرائيل التي سحبت قواتها ومستوطنيها من قطاع غزة في 2005 إن حدودها الشرقية لن يمكن الدفاع عنها إذا انسحبت تماما من الضفة الغربية.

من جانبه وقع الرئيس الفلسطيني محمود عباس الاربعاء طلب انضمام الفلسطينيين الى المحكمة الجنائية الدولية مما اثار استياء اسرائيل التي حذرت من هذه الخطوة «ستنقلب ضد» الفلسطينيين انفسهم.

وسيتمكن الفلسطينيون عند انضمامهم الى المحكمة الجنائية الدولية من ملاحقة المسؤولين الاسرائيليين بتهمة ارتكاب «جرائم حرب» في قطاع غزة التي شنت اسرائيل عليها ثلاث حروب مدمرة في ستة اعوام.

■ منصور : نتيجة تصويت اليوم تدل على أن مجلس الأمن ككل غير مستعد لتحمل مسؤولياته

■ «حماس» : هذا فشل إضافي لخيارات التسوية بين السلطة الفلسطينية والاحتلال وهذه خطوة منفردة من أبو مازن كمختطف للقرار الفلسطيني ومتفرد به

«الأوروبي» يشدد على ضرورة استئناف مفاوضات السلام

بروكسل - «كونا» - شدد الاتحاد الاوروبي على ضرورة استئناف المفاوضات بين الفلسطينيين والاسرائيليين وذلك بعد ان رفض مجلس الامن الدولي يوم امس الاول مشروع قرار يطالب بوضع حد للاحتلال الاسرائيلي في غضون ثلاثة اعوام.

وقالت الممثلة العليا للسياسة الامنية والخارجية بالاتحاد الاوروبي فيديريكا موغيريني في بيان لها امس «لدينا هدف مشترك هو تحقيق اتفاق سلام شامل على اساس حل الدولتين» مؤكدة اهمية مبادرة السلام العربية لجميع الاطراف.

واضافت ان «التسوية يجب ان تتم على اساس قرارات مجلس الامن الدولي ومؤتمر مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام وخارطة الطريق والاتفاقيات المبرمة سابقا بين الطرفين ومبادرة السلام العربية».

وجددت دعوة الاتحاد الأوروبي لكلا الطرفين لاستئناف المفاوضات على وجه السرعة والامتناع عن اي عمل يزيد من تقويض جدوى حل الدولتين.

واضافت أن «الاتحاد الأوروبي يدعم الآن أكثر من أي وقت مضى الجهود المبذولة لتحقيق سلام دائم على اساس هذه الرؤية جنبا الى جنب مع الشركاء الدوليين».

ان واشنطن اوضحت انها لا تريد طرح مشروع القرار الفلسطيني للتصويت قبل الانتخابات الإسرائيلية في مارس آذار القادم.

لكن الدبلوماسيين قالوا إن الفلسطينيين أصروا على طرح القرار للتصويت على الرغم من أنه كان واضحا مسبقا أن واشنطن لن تسمح بالموافقة عليه. وكان الإعلان المفاجئ في مطلع الأسبوع الماضي عن التصويت قبل العام الجديد قد اثار دهشة الوفود الغربية في المجلس.

وكان إقرار مشروع القرار يحتاج إلى موافقة تسعة أعضاء بمجلس الأمن مع عدم استخدام أي من أعضاء المجلس الدائمين حق النقض «الفيتو» ضده.

وانقسم المعسكران الأوروبي والأفريقي بشأن التصويت. فقد صوتت فرنسا ولوكسمبورج لصالح القرار بينما امتنعت بريطانيا وليتوانيا عن التصويت فيما صوتت تشاد لصالح القرار بينما امتنعت رواندا ونيجيريا عن التصويت.

ويسعى الفلسطينيون المحبطون بسبب غياب التقدم في محادثات السلام إلى تدويل القضية بالمطالبة بعضوية الأمم المتحدة وإلى اعتراف بالدولة عن طريق الانضمام لعضوية المنظمات الدولية.

وشكر المراقب الفلسطيني بالأمم المتحدة رياض منصور الوفود التي صوتت لصالح القرار وأشار إلى أن نوابا في عدد من الدول الأوروبية دعوا إلى الاعتراف بدولة فلسطين.

وقال منصور إن مشروع القرار جاء بعد ثلاثة أشهر ونصف الشهر من الجهود بعد الحرب الإسرائيلية الأخيرة في قطاع غزة.

وتابع قائلا إن الوقت قد حان لإنهاء «الاحتلال الإسرائيلي البغيض والإفلات من العقاب الذي جلب لشعبنا الكثير من المعاناة».

وقال منصور «نتيجة تصويت اليوم تدل على أن مجلس الأمن ككل غير مستعد لتحمل مسؤولياته بطريقة من شأنها أن تسمح لنا بفتح الأبواب من أجل السلام... من المؤسف أن يبقي مجلس الأمن مشلولا.» وأضاف أن القيادة الفلسطينية «يجب الآن أن تدرس خطواتها التالية». ولم يوضح تفاصيل بشأن تلك الخطوات.

وكان الفلسطينيون قد هددوا بالانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية التي قد يستخدمونها للضغط من أجل اتخاذ إجراءات تتعلق بجرائم الحرب ضد إسرائيل.

وفي بيان مقتضب جدا قال المندوب الإسرائيلي إسرائيل نيتسان للمجلس إن الفلسطينيين انتهزوا كل فرصة ممكنة لتجنب المفاوضات المباشرة وجاءوا إلى المجلس «باقتراح من جانب واحد مناف للعقل».

وقال السفير الفرنسي فرانسوا ديلاتر إن باريس ستواصل جهودها لاستصدار قرار من المجلس للمساعدة في دفع جهود السلام.

وأضاف «تأسف فرنسا لعدم التوصل إلى اجماع اليوم» وأشار إلى أنه صوت لصالح القرار على الرغم من بعض التحفظات على محتواه. وتابع «جهودنا يجب ألا تتوقف هنا. علينا مسؤولية المحاولة مرة أخرى.»

ورأت حركة حماس التي تسيطر على قطاع غزة ان رفض مشروع القرار الفلسطيني يشكل «فشلا اضافيا» لعباس وللاستمرار في خيار التسوية، متهمة الرئيس الفلسطيني بـ«التفرد بالقرار الفلسطيني».

وقال فوزي برهوم المتحدث باسم حماس لفرانس برس «هذا فشل اضافي لخيارات التسوية بين السلطة الفلسطينية والاحتلال «...» وهذه خطوة منفردة من ابو مازن كمختطف للقرار الفلسطيني ومتفرد به».

واضاف انه امام عباس «اختيارا جديدا بعد هذا الفشل بان يفرض معادلة جديدة على الاحتلال وينفذ تهديداته بانهاء التنسيق الامني مع الاحتلال والتوقيع على ميثاق روما لمحكمة الجنايات الدولية» مؤكدا ضرورة «الاسراع بانجاز استراتيجية وطنية يشارك فيها كل مكونات الشعب الفلسطيني تحمي الحقوق والثوابت وترتكز على خيار المقاومة».

من جانبها اعتبرت حركة الجهاد الاسلامي مشروع القرار الفلسطيني «تكريسا للضياع».

وقال احمد المدلل القيادي في الحركة لفرانس برس ان «هذا القرار يمثل ضياعا للحقوق الفلسطينية وتكريسا للضياع الفلسطيني وكان يتوجب على السلطة والرئيس ابو مازن التراجع للوراء وتكريس الوحدة الوطنية».

واشار الى ان «مشروع القرار منذ البداية رفضناه ورفضته الفصائل والقوى واعتبرنا انه لن يجدي نفعا في ظل التغول الصهيوني وباعتباره سيرا على طريق اوسلو التي اعطت الغطاء للعدو الصهيوني».

وكانت نسخة فلسطينية سابقة من مشروع القرار اقترحت أن تكون القدس عاصمة مشتركة لإسرائيل وللدولة الفلسطينية. لكن المشروع الأخير عاد إلى موقف أكثر تشددا واكتفى بالقول إن القدس الشرقية ستكون عاصمة للدولة الفلسطينية فقط ويدعو إلى وقف بناء المستوطنات الإسرائيلية.

وتقول الحكومة الإسرائيلية إن تصويت مجلس الامن -في اعقاب انهيار محادثات رعتها الولايات المتحدة في ابريل نيسان الماضي بشأن إقامة دولة فلسطينية- سيعمق الصراع.

وتقول إسرائيل التي سحبت قواتها ومستوطنيها من قطاع غزة في 2005 إن حدودها الشرقية لن يمكن الدفاع عنها إذا انسحبت تماما من الضفة الغربية.

من جانبه وقع الرئيس الفلسطيني محمود عباس الاربعاء طلب انضمام الفلسطينيين الى المحكمة الجنائية الدولية مما اثار استياء اسرائيل التي حذرت من هذه الخطوة «ستنقلب ضد» الفلسطينيين انفسهم.

وسيتمكن الفلسطينيون عند انضمامهم الى المحكمة الجنائية الدولية من ملاحقة المسؤولين الاسرائيليين بتهمة ارتكاب «جرائم حرب» في قطاع غزة التي شنت اسرائيل عليها ثلاث حروب مدمرة في ستة اعوام.

الإضراب يعم غزة ... احتجاجاً على قرارات حكومة الوفاق

غزة - «كونا» -- عم الإضراب العام كافة الوزارات والقطاعات والمدارس التعليمية استجابة لدعوات نقابة الموظفين في قطاع غزة احتجاجا على قرار حكومة الوفاق عودة الموظفين السابقين الى اعمالهم.

وقال نقيب الموظفين في قطاع غزة محمد صيام في تصريح صحفي امس انهم لن يسمحوا بعودة الموظفين السابقين الا بحل مشاكل موظفي غزة رزمة واحدة.

وبين ان النقابة ستقوم بعدد من الفعاليات بالاشتراك مع النقابات الفاعلة للتنديد بموقف حكومة الوفاق تجاه موظفي غزة واستمرار مواقفها ضدهم حسب وصفهم وتنكرها لحقوقهم وعدم صرف رواتبهم المستحقة منذ اشهر.

وفي السياق ذاته نظمت النقابات الصحية في قطاع غزة مسيرة انطلقت من مجمع الشفاء الطبي الى مجلس الوزراء حيث يتواجد وزير الصحة وباقي وزراء حكومة الوفاق.

ومن جانبه قال احد المشاركين في المسيرة لوكالة الانباء الكويتية «كونا» ان «هدف المسيرة المطالبة بحقوقهم وأهمها صرف رواتب الموظفين وغيرهم من القطاعات الصحية العاملة بمستشفيات القطاع».

يذكر ان حكومة الوفاق الوطني قررت امس الاول عودة كافة الموظفين الفلسطينيين في قطاع غزة الى اعمالهم على ان يتم استيعاب الموظفين الذين تم تعيينهم بعد سيطرة حركة حماس على القطاع حسب الحاجة

وفاة عرفات تعود إلى الواجهة مجددا 2015

باريس - وكالات : اعلن مصدر قضائي فرنسي ان نتائج تحقيقات اضافية لخبراء طلبها القضاء الفرنسي حول وفاة الزعيم الفلسطيني الراحل ياسر عرفات ستعلن في "الاشهر الثلاثة الاولى من 2015".

وكان خبراء كلفهم القضاء الفرنسي استبعدوا مطلع ديسمبر 2013 فرضية تسميم الزعيم التاريخي للفلسطينيين الذي توفي عن 75 عاما في المستشفى العسكري في بيرسي بالقرب من باريس بعد تدهور مفاجئ في صحته.

واعلنت ارملة عرفات بعد ذلك نيتها الطعن في هذا التقرير مؤكدة ان موته لم يكن لاسباب طبيعية.

وقالت نيابة نانتير ان "طلبها باجراء تحقيق مضاد لخبراء رفض" لكن القضاة قرروا ان يطلبوا تحقيقات اضافية من الخبراء انفسهم يتوقع صدورها "خلال الاشهر الثلاثة الاولى من 2015".

وكلف ثلاثة قضاة فرنسيين منذ الفسحلس 2012 اجراء تحقيق قضائي في "اغتيال" بعد شكوى ضد مجهول تقدمت بها سهى عرفات على اثر العثور على اثار لمادة البولونيوم على الاغراض الشخصية لزوجها.

«الليكود» يجدد رئاسته ... ونتانياهو الأقرب للاستمرار في المنصب

بنيامين نتانياهو

القدس المحتلة - «وكالات» : انتخب اعضاء الليكود الاربعاء رئيسا لهذا الحزب اليميني الحاكم في اسرائيل في تصويت يبدو رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو المرشح الاقوى فيه قبل الانتخابات المبكرة المقررة في 17 مارس.

وتوقع كل المعلقين فوز نتانياهو الذي لا ينافسه سوى داني دانون الذي يعتبر من الصقور في الحزب والمؤيد للاستيطان في كل الاراضي الفلسطينية المحتلة.

وهذه الانتخابات التمهيدية هي الخطوة الاولى الانتخابية لرئيس حكومة يطمح الى شغل ولاية رابعة كرئيس للوزراء. وفي مطلع ديسمبر كان نتانياهو وراء قرار اجراء انتخابات مبكرة، قبل سنتين ونصف السنة على انتهاء ولايته. وهذا الرهان اعتبره بعض المعلقين بانه ينطوي على مجازفات نظرا لنتائج استطلاعات الرأي.

وسيكون على اعضاء الليكود المسجلين البالغ عددهم 96651 ايضا وضع لائحة للمرشحين للانتخابات التشريعية. وخلال الانتخابات التمهيدية الاخيرة في يناير 2012 قبل الانتخابات الماضية، شهد هذا التصويت انعطافة كبرى نحو اليمين مع استبعاد العديد من وزراء ونواب التيار المعتدل لحساب مناصري النهج القومي.

والانتخابات التمهيدية الاربعاء تم تنظيمها في 115 مكتب اقتراع في اسرائيل وكذلك في مستوطنات الضفة الغربية والقدس الشرقية وهضبة الجولان.

وبدأ التصويت عند الساعة التاسعة «7.00 ت.غ» قبل ان ينتهي حوالى الساعة 22.00 بالتوقيت المحلي «20.00 ت.غ». وستنشر النتائج خلال الساعات القليلة القادمة.

ورأى تامير شيفر استاذ العلوم السياسية في الجامعة العبرية في القدس "من المرجح جدا ان نشهد تغييرا بسيطا مقارنة مع لائحة النواب المنتهية ولايتهم". وحاليا يشغل الليكود 18 مقعدا في الكنيست.

من جانب اخر يؤكد هذا الجامعي انه من غير المرتقب ان تؤثر تشكيلة لائحة الليكود على خيار تنظيمات اخرى يحتمل ان تشارك في تشكيل ائتلاف حكومي، وهو امر حتمي لتشكيل حكومة في اسرائيل بسبب نظام النسبية. وقال "المهم هو عدد المقاعد التي سيفوز بها الحزب ومدى ملاءمتها مع تنظيمات اخرى لتشكيل تحالفات".

وبحسب اخر استطلاعات الرأي فان موقع الليكود المهيمن مهدد بتصاعد قوة حزب العمل برئاسة اسحق هرتزوغ الذي ابرم تحالفا مع تسيبي ليفني وزيرة العدل السابقة التي اقالها نتانياهو في الاونة الاخيرة وزعيمة حزب "الحركة" الوسطي.

وتتعادل فرص الليكود والعمل بين 22 و 24 مقعدا لكل منهما من اصل 120 عضوا في الكنيست.

ورأى يواز هندل من صحيفة "يديعوت احرونوت" التي تعتبر عموما معارضة لنتانياهو ان "الليكود اليوم ليس لديه طاقة جديدة وشباب وكاريزما. الليكود عرف في فترة ما كيف يجمع بين القومية والليبرالية لكن هذا الجمع لم يعد قائما".

وقال ان "البيت اليهودي" الحزب الديني القومي المؤيد بشدة للاستيطان، بزعامة نفتالي بينيت "سيأخذ مقاعد من ايدي الليكود". وهذا التحليل اكدته نتائج استطلاعات الرأي التي تتوقع تقدم هذا الحزب لينال ما بين 16 و 18 مقعدا مقابل 12 في الكنيست المنتهية ولايته.

واضاف "حين لا يتمكن الليكود من تقديم نفسه كحزب يميني ليبرالي وبراغماتي، يخسر قدرته على الحكم وعلى اجتذاب ناخبي الوسط". وتتوقع ليفني ان تجر اللائحة التي ستنتخب الاربعاء "نتانياهو نحو مواقف متطرفة وتشكيل تحالف مع نفتالي بينيت". وقالت ليفني التي كانت مكلفة ملف التفاوض مع الفلسطينيين ان "غالبية الذين سيتم انتخابهم لا يريدون اتفاق" سلام مع الفلسطينيين في اشارة الى زعيم حزب "البيت اليهودي" المعارض لاي تنازل في الاراضي.

من جهته قال اريك بندير من صحيفة "معاريف" «وسط-يمين» ان قادة الليكود قلقون ازاء احتمال ان تكون اللائحة التي ستنتخب الاربعاء "باهتة بدون شخصيات بارزة وان تكون متطرفة جدا" ما يمكن ان يخيف الناخبين المعتدلين ويدفعهم الى التصويت لحزب "كولانو" «كلنا» وهو حزب وسطي جديد بزعامة موشيه كحلون الوزير السابق من الليكود الذي انشق عن الحزب.